معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٢٩)

تقييم دور سياسات الصرف الاجنبي في مواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصادالمصري خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦

اعداد

دكتور/ سامي عفيفي حاتم

اكتوبر ١٩٨٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

فهـــرس المحتويـــات

	الموضـــوع	رقم الصفحـــة
٠١	مقدمـــة	١
٠٢	طبيعة المشاكل الإقتصادية التى تواجه الإقتصاد المصرى.	٣
٠١٠٢	إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى فى مصـــر.	٤
٠٢٠٢	إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى مصر.	٧
٠٣٠٢	نشوء فكرة الدولة المهيئة فى مصر.	١٠
٠٣	تطور سياسات الصرف الأجنبى فى مصر خلال الفترة ١٩١٦ـ١٩٦٢.	١١
٠١٠٣	المرحلة الأولى (١٩١٦ـ١٩٤٥).	١٢
٠٢٠٣	المرحلة الثانية (١٩٤٥ـ١٩٥٧).	١٣
٠١٠٢٠٣	قانون الرقابة على الصرف الأجنبى.	١٤
٠٢٠٢٠٣	حسابات التصدير والإستيراد.	١٥
٠٣٠٢٠٣	إتفاقيات التجارة والدفـــع.	١٧
٠٤٠٢٠٣	نظام العـــلاوات.	
٠٣٠٣	المرحلة الثالثة (١٩٥٧ـ١٩٦١).	١٩
٠١٠٣٠٣	ميزانية الصرف الأجنبى.	١٩
٠٢٠٣٠٣	الإلتجاء إلى الإقتراض الخارجى.	٢٠
٠٣٠٣٠٣	الأخذ بنظام محدد للعلاوات.	٢٠
٠٤٠٣	المرحلة الرابعة (١٩٦٢ـ١٩٧٣).	٢١
٠١٠٤٠٣	توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت فى مايو ١٩٦٢.	٢١
٠٢٠٤٠٣	برنامج التثبيت الثانى ١٩٦٤.	٢٢
٠٣٠٤٠٣	التيسيرات النقدية (١٩٦٨ـ١٩٧٣).	٢٢

تابع فهرس المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
٠٤	تحليل سياسات الصرف الأجنبى فى مرحلة الإنفتاح الاقتصادى .	٢٣
٠١٠٤	موقع الإنفتاح الإقتصادى من الفكر الإقتصادى المصرى .	٢٣
٠٢٠٤	الإتجاهات الرئيسية لسياسات الصرف الأجنبى فى عصر الإنفتاح الإقتصادى .	٢٦
٠١٠٢٠٤	تشجيع الإستثمار الأجنبى كسياسة من سياسات الصرف الأجنبى .	٢٨
٠١٠٢٠٢٠٤	السوق الموازية للصرف الأجنبى .	٣١
٠١٠٢٠٢٠٤	أهداف السوق الموازية .	٣٢
٠٢٠٢٠٢٠٤	موارد السوق الموازية وإستخداماتها .	٣٣
٠٣٠٢٠٢٠٤	تطوير السوق الموازية .	٣٤
٠٣٠٢٠٤	الإستيراد بدون تحويل عملة .	٣٥
٠٤٠٢٠٤	قوانين الصرف الأجنبى والبنوك .	٣٦
٠٥	تقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى تنمية الإقتصاد المصرى .	٣٧
٠١٠٥	مقدمة .	٣٧
٠٢٠٥	قضية سعر صرف الجنيه المصرى .	٣٩
٠١٠٢٠٥	الوضع الراهن لسوق الصرف فى مصر .	٣٩
٠٢٠٢٠٥	تطور حجم الإستيراد بدون تحويل عملة .	٤٤
٠٣٠٢٠٥	حالة ميزان المدفوعات .	٤٨
٠٦	محاولات تصحيح مسار سياسات الصرف الأجنبى فى الثمانينات .	٥٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
٠١٠٦	إجراءات مارس ١٦٨٤ ٠	٥٤
٠٢٠٦	إجراءات ٥ يناير ١٦٨٥ ٠	٥٥
٠٣٠٦	إجراءات أبريل ١٦٨٥ والعودة إلى نظام الإستيرلنج بدون تحويل عملة ٠	٥٦
٠٤٠٦	إقتراح صندوق النقد الدولى بإقامة سوق تجارية للصرف الأجنبى فى مصر ٠	٦٢
٠٧	النتائج والتوصيات ٠	٦٥
٠١٠٧	النتائج ٠	٦٥
٠٢٠٧	التوصيات ٠	٦٦
	الملاحق ٠	٧٤
	قائمة المراجع ٠	٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

١- مقدمة :

تستهدف هذه الدراسة عرض سياسات الصرف الأجنبي وتقييم دورها في مواجهة المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٨٦ . وتأتي أهمية هذه المحاولة في ضوء الجدل المحتدم في الوقت الراهن بين الإقتصاديين والساسة والنقابات والمؤسسات والهيئات الفكرية في مصر حول الإجراءات الإقتصادية التي تتبعها الحكومة المصرية إبتداء من الربع الأول من عام ١٩٨٦ ، وفي ضوء إقتراحات صندوق النقد الدولي المتعاقبة لإنشاء سوق تجارية للصرف الأجنبي في مصر . وتزداد أهمية هذا الموضوع في ضوء ما هو معروف من أن مواردنا من الصرف الأجنبي التي كان يتم إستقاؤها من أربعة مصادر عرفت باسم الأربعة الكبار وهي : الصادرات البترولية ، الصادرات السياحية ، ورسوم المرور في قناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج قد شهدت إنخفاضا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة الماضية ، وإزدادت حدة في الربع الأول من عام ١٩٨٦ نتيجة للتدهور الشديد في الأسعار العالمية للبترول .

ولقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة والمتعاقبة فريق من الإقتصاديين إلى إعادة تأكيد الدعوى لإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي في مصر في إطار مجموعة من السياسات التي تهدف إلى دفع عجلات التنمية الإقتصادية في مصر ، مع توفير الضمانات الكافية وأموال موازنة الصرف الضرورية التي تمكن البنك المركزي المصري من التدخل للمحافظة على سعر صرف يتناسب مع ما تقضي به نظرية الصرف الأجنبي من ضرورة أن يتلاءم سعر الصرف مع مستواه التوازني ، ويراعي في نفس الوقت طبيعة المرحلة والظروف الإقتصادية المحيطة بالإقتصاد المصري بعبارة أخرى لابد من تعويم سعر الصرف للجنيه المصري على الإقتراب تدريجيا من مستواه التوازني بشرط أن يتم ذلك في إطار خطة شاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تعطي للقطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي مكانا بارزا في الجهود المبذولة لإحداث التنمية الحقيقية للإقتصاد القومي . وعليه فلابد وأن يكون للخطوط العريضة لتصور برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي والإداري في مصر مكانا مرموقا في هذه الدراسة . فالعلاقة بين قضية "إدارة التنمية" Development Administration

* وقضية التنمية ذاتها Economic Development علاقة

واضحة ويجب أن تعطى أولوية خاصة للقضية الأولى .

وتنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين تسعى لإثبات صحتهما :

الفرضية الأولى : غياب النظرة الشاملة عند صياغة ورسم سياسات الصرف الأجنبى فى مصر خلال الفترة التى تغطيها هذه الدراسة . فلم ينظر إلى هذه السياسات على أنها جزء من السياسات الإقتصادية العامة حتى ولو كانت جزءا مميزا . فالأصل هو إيجاد علاقات الترابط والتكامل بين السياسات الإقتصادية المختلفة .

الفرضية الثانية : أن عدم قدرة الجهاز المصرفى على إدارة سوق الصرف الأجنبى فى مصر إنما يعد إنعكاسا لتخلف الجهاز الإدارى فى مصر ، وقصور فى فهم كثير من القضايا الإقتصادية ، والخلط بين المفاهيم الإقتصادية بعضها والبعض الآخر . لهذا كان طبيعيا أن تعم الفوضى النقدية ويسود سوق الصرف الأجنبى فى مصر حالات من الإضطراب والبلبلة . فما سوق الصرف الأجنبى فى مصر إلا جزء من الإقتصاد القومى ، وينسحب عليه مايوجه إلى الإقتصاد القومى من عدم فعالية الجهاز الإدارى القائم على تدبير شئونه .

وفى سبيل إختبار هاتين الفرضيتين بدأت هذه الدراسة بتحليل لسياسات الصرف الأجنبى خلال الفترة ١٩١٦-١٩٧٣ ، أى خلال فترة الإحتلال البريطانى لمصر ، وفترة ماقبل الإنفتاح الإقتصادى لمعرفة مواطن القوة والضعف فى هذه السياسات . ويرجع ذلك إلى ما تؤمن به هذه الدراسة بأن الأسلوب والمنهاج الذى إختارته سياسات الإنفتاح الإقتصادى التى بدأت عام ١٩٧٤ كان رد فعل طبيعى للحالة التى كانت عليها الأوضاع الإقتصادية فى بداية السبعينات ، والتى تفاقمت مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ثم تناولنا بعد ذلك بالتحليل سياسات الصرف الأجنبى فى مرحلة الإنفتاح الإقتصادى ، وإستخلصنا أهم معالمها تمهيدا لتشخيص الوضع الذى أصبح عليه سوق الصرف الأجنبى فى مصر فى الثمانينات . لذلك كان طبيعيا أن تتناول هذه الدراسة الإجراءات الإقتصادية التى إتبعتها الحكومة فى مارس ١٩٨٤ ، ويناير ١٩٨٥ ، وأبريل ١٩٨٥ مع تقييم لهذه الإجراءات حتى نستجلى حقيقة الوضع الإقتصادى الحالى فى مصر وأسباب تدهور قيمة الجنيه المصرى بشكل ملحوظ وأسلوب العمل فى المرحلة القادمة خاصة وأن الظروف الإقتصادية المحيطة بمصر آخذة فى الإزدياد نحو الوضع غير المرغوب فيه . ثم إنتهت هذه الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات مع تقديم برنامج مقترح للإصلاح الإقتصادى فى مصر .

٢ - طبيعة المشاكل الإقتصادية التى تواجه الإقتصاد المصرى :

يعانى الإقتصاد المصرى فى مرحلته التاريخية الراهنة إختلالا حادا فى توازنه الإقتصادى العام . ويقصد بذلك وجود إختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الإحتياجات الفعلية التى يحتاجها الإقتصاد المصرى (١) . ولقد حدد مشروع الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) أهم معالم الإختلال فى التوازن الإقتصادى العام فى النقاط التالية : (٢)

- التضخم .
- عجز ميزان المدفوعات .
- عجز الإستثمارات والمدخرات الوطنية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- نقص الإنتاجية للعاملين .
- الزيادة السكانية .
- تخلف وعدم كفاءة الجهاز الإدارى فى قيادة الجهود القومية المبذولة للإرتقاء بمستويات التقدم الإقتصادى والإجتماعى .

هذه المعالم المختلفة للإختلال فى التوازن الإقتصادى العام للإقتصاد المصرى يمكن بلورتها فى ثلاثة ظواهر أساسية هى : إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى ، إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى ، نشوء ظاهرة " الدولة الهشة " Soft State . وفيما يلى عرضا مختصرا لأهم هذه الظواهر الثلاثة :

---

(١) راجع فى هذا الخصوص :
- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للإقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص: ٢٠ .
- سامى عفيفى حاتم ، الإقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١ - ٧ .

(٢) وزارة التخطيط ، مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ص ٥ وما بعدها .

١٠٢ ٠ إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى فى مصر :

يمكن التعبير عن إختلال التوازن الإقتصادى الخارجى فى مصر بوجود ظاهرتين فرعيتين للإختلال هما : ظاهرة عجز ميزان العمليات الجارية (ميزان التجارة المنظورة + ميزان التجارة غير المنظورة + ميزان التحويلات من جانب واحد) ٠ وظاهرة تراكم الديون الخارجية (عجز ميزان التحويلات الرأسمالية) ٠

فإذا تناولنا الظاهرة الفرعية الأولى والمتمثلة فى عجز ميزان العمليات الجارية فإنه يمكن القول أن هذا العجز يرجع أساسا إلى ضعف القدرة التصديرية للإقتصاد المصرى وعدم ترشيد سياسة الإستيراد ، الأمر الذى تسبب فى حدوث عجز فى الميزان التجارى من ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١ ر ٣٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ (١) ٠ فلقد زادت الواردات خلال تلك الفترة بحوالى خمسة أضعاف نتيجة لزيادة الواردات المصرية من المواد الغذائية ، والواردات المصرية من سلع التنمية الإقتصادية ممثلة فى السلع الوسيطة والرأسمالية ٠ يضاف إلى ذلك عاملا هاما وهو إتجاه مدخرات المصريين العاملين بالخارج إلى إستيراد السلع الكمالية والإستهلاكية المعمرة أو ما يطلق عليها فى بعض أوساط الفكر الحزبى المصرى بالسلع الإستفزازية (٢) ٠ ولاشك أن الدافع وراء نشوء هذه الظاهرة هو عدم وجود حوافز كافية لتشجيع الإستثمارات المصرية يضاف إلى هذه العوامل جميعا إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد ونشوء عمليات التهريب السلعى ،

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة ٠

(٢) تتجه الأوساط الحزبية والمدارس الإقتصادية المعارضة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى إلى إطلاق إصطلاح السلع الاستفزازية على السلع الكمالية إشارة الى مغزاها الطبقى والإجتماعى من حيث كون هذه السلع تغذى الصراع الطبقى بين أثرياء الإنفتاح والطبقات محدودة الدخل ٠ وعلى رأس هذه الأحزاب حزب التجمع ، وعدد من الإقتصاديين المصريين ، الذين يعتنقون خطه السياسى والإقتصادى والإجتماعى ٠

هذا فى الوقت الذى شهدت فيه الأسعار العالمية إرتفاعا متواصلا (١).

وعلى الجانب الآخر فلقد سجلت الصادرات المصرية معدلات نمو أقل من معدلات نمو الواردات بشكل إنعكس فى إنخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من ٦٤ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥١ ٪ عام ١٩٨٠، وإستمر هذا الإنخفاض حتى بلغ أقل من ٥٠ ٪ عام ١٩٨٥. والجدير بالذكر أن معدلات نمو الصادرات كانت ترجع أساسا إلى نمو أحد بنود سلع ريكاردو (وهو البترول) وليس لصادراتنا من سلع هكشر - أولين (المنتجات الصناعية النمطية التى تتصف بتشابه دوال الإنتاج)، أو سلع دورة المنتج (وهى السلع كثيفة التكنولوجيا والبحث العلمى) (٢). بل أن صادراتنا من البترول وحدها شكلت حوالى ٦٥ ٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٨٤ وهى صادرات ليس لها علاقة بالطاقة الإنتاجية الصناعية للإقتصاد المصرى.

أما الظاهرة الفرعية الثانية فتتعلق بتراكم مشكلة الديون الخارجية وهى ما تعرف حديثا باسم "الحلقة الدائرية للديون الخارجية المصرية"، والتى تعد نتيجة حتمية للعجز المزمن والمتزايد فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الثلاثين سنة الماضية (٣). وفى تقريره المقدم إلى مجلس الشعب المصرى فى أكتوبر ١٩٨٥ أعد البنك المركزى المصرى بيانا تفصيليا عن حجم الدين العام بشقيه المحلى والخارجى حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ حيث أشار إلى أن الحجم الإجمالى للدين العام

---

(١) راجع فى هذا الخصوص:
- سمير موريس فهمى، "الآثار الإقتصادية للمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تصنيف المنتجات السلعية إلى سلع ريكاردو، سلع هكشر - أولين، سلع دورة المنتج راجع للباحث مؤلفاته التالية:
- نظرية التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٥٤ - ٥٨.
-The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V.Florentz, München, 1981, PP.133-136.

(٣) فى تفصيلات مشكلة الديون الخارجية للإقتصاد المصرى راجع:
- رمزى زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥.

المصرى بلغ ٦ ر ٠٧٧ ر ٤٦ مليار جنيه مصرى فى ١٩٨٥/٦/٣٠ بزيادة قدرها ١ ر ٥١٠ ر ٥ مليار جنيه مصرى ومعدل زيادة قدره ٦ر ١٣ ٪ خلال العام المالى ٨٤/١٩٨٥ مقابل ٥ ر ٤٢٣ ر ٥ مليار جنيه ومعدل زيادة قدره ٤ر ١٦ ٪ خلال العام المالى ٨٣/١٩٨٤ . ويشتمل رقم إجمالى الدين العام على أرصدة القروض التى حصلت عليها الدولة من الجهاز المصرفى لتمويل العجز الكلى فى الموازنات العامة للدولة ، وأرصدة القروض التى حصلت عليها الدولة من العالم الخارجى لتمويل عجز ميزان المدفوعات . أما أرصدة الديون العسكرية والقروض غير المستخدمة وقروض القطاع الخاص من الخارج فلم يتضمنها تقرير البنك المركزى المشار إليه .

أما حجم ديون مصر الخارجية وحدها ، وطبقا لتقديرات البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، فلقد بلغت حوالى ٨ر ٣٠ مليار دولار فى عام ٨٢/١٩٨٣ وحوالى ٣٦ مليار دولار عام ٨٤/١٩٨٥ . وبناء عليه تكون نسبة ديون مصر الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق حوالى ١٣٠ ٪ على أساس أن الناتج المحلى الإجمالى قد قدر فى عام ٨١/١٩٨٢ بحوالى ٢٣٥٥٦ مليون دولار ، وعلى أساس أسعار الدولار فى عام ١٩٧٨ (١) . كما أن متوسط نصيب الفرد فى مصر من هذه الديون يعادل ٦٨٤ دولار ، وهو ما يزيد كثيرا عن متوسط دخل الفرد فى هذا العام .

وتمارس مشكلة الدين العام المحلى والخارجى عددا من الآثار الإقتصادية غير المرغوب فيها على البيئة الإستثمارية المصرية ، وإضعاف الثقة الدولية فى المركز الإئتمانى للإقتصاد المصرى . هذه الآثار يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - إرتفاع متواصل لمعدلات التضخم فى الإقتصاد المصرى ، وما يستتبعه ذلك من الآثار غير الحميدة للتضخم .

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص : ٤٠٨ .
ثم قارن أيضا :
-World Bank, Arab Republic of Egypt. Current Economic Situation and Growth Prospects, Report No.4498-EGT, October 5, 1983, P.42 .

٢ ـ إستنزاف الإحتياطيات النقدية الدولية ، نظرا لإضطرار الحكومة إلى إستخدام هذه الإحتياطيات لسداد أعباء الديون الخارجية .

٣ ـ إضعاف الطاقة الذاتية للإقتصاد القومى المصرى على الإستيراد والإستثمار ، وذلك بسبب معدل خدمة الدين العام المحلى والخارجى نظرا لأن قدرة البلاد النامية ومنها مصر على الإستيراد والإستثمار تتحدد أساسا فى المدى الطويل بمقدار حجم مدخراتها المحلية ومدى حصيلة صادراتها .

٤ ـ ضعف الثقة الدولية فى الإقتصاد المصرى فى أسواق الائتمان العالمية ، وهو ما دفع البنوك والمصارف الأوربية والأمريكية إلى التشديد فى شروط الإقراض من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ، ومدة القروض ، والضمانات اللازمة للسداد ، وبالتالى وكنتيجة لكل ذلك إرتفاع تكلفة الإقتراض الخارجى ، وهو ما يعنى فى نفس الوقت إرتفاع تكلفة الإستثمار الخاص فى الإقتصاد المصرى .

٢٠٢ ، إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى مصر :

يتمثل إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى عدم التناسب بين تيار الطلب الكلى للسلع والخدمات وبين العرض الحقيقى لهذه السلع والخدمات بالداخل ، وينشأ عن عدم التناسب هذا حدوث إرتفاع فى المستوى العام للأسعار بشكل منتظم ، وهو ما يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة متعاقبة ، الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى ظهور الحلقة الدائرية للتضخم ، بحيث يصعب مع مرور الزمن الإفلات منها إلا باجراءات جذرية تستهدف تغيير هيكل الإقتصاد القومى ، وإستئصال مواطن الخلل فيه .

وبصفة عامة يمكن القول بوجود عدد من العوامل التى تفاعلت وتكاملت فيما بينها لتحديد شكل وطبيعة إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى فى مصر ، هذه

العوامل يمكن إجمالها فيما يلى (١) :

- زيادة الإستهلاك القومى بمعدلات أعلى بكثير من معدلات زيادة الدخل القومى مقدرا بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ . فلقد شهد الإستهلاك القومى زيادة مقدارها ٢٠ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة ، الأمر الذى إنعكس فى إرتفاع نسبة الإستهلاك القومى إلى الناتج القومى الإجمالى من ٥ر٦٢ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ١ر٦٦ ٪ عام ١٩٨٠ ، وفى الوقت ذاته فإن معدل النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى خلال نفس الفترة لم يتجاوز ٦ر٨ ٪ بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة المشار إليها . ويرجع هذا التطور الملحوظ إلى الزيادات التى طرأت على كل من الإستهلاك الخاص (العائلى) والإستهلاك العام (الحكومى) . ولاشك أن ذلك يجد تفسيرا له فى النمط الذى إختارته سياسة الإنفتاح الإقتصادى وإنشاء منطقة حرة ببورسعيد ونظام الإستيراد بدون تحويل عملة ، ولارتفاع دخل بعض الفئات الإجتماعية مثل الحرفيين والمقاولين وغيرهم ، ولاشك أن المتبقى من الإنفاق الكلى للإدخار قد تضاءل خلال هذه الفترة بسبب هذا النمو المتزايد للإستهلاك القومى بشقيه العام والخاص .

---

(١) راجع فى هذا الخصوص المصادر التالية :

- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٦ ـ ٣٦ .
- إبراهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجى فى تنمية إقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥٦١ ـ ٥٨٧ .
- جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) ، بحث منشور فى " الإقتصاد المصرى فى ربع قرن " ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ " ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٣ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

- فجوة المدخرات المحلية والناشئة من عدم التناسب بين الإدخار المحلى والإستثمار المخطط . ويعنى بذلك أن حجم الإستثمار المخطط > الحجم المتحقق من الادخار ← فائض طلب ← اللجوء إلى التمويل المصرفى أو سياسة التمويل بالعجز أو الاقتراض الخارجى أو الاستثمارات ← إرتفاع المستوى العام للإسعار إلى أن يتحقق التعادل بين الإدخار المتحقق والاستثمار المخطط عند مستوى أعلى للأسعار ← التضخم .. ويعبر عن ذلك بالحلقة الدائرية التضخمية .
- عجز الموازنة العامة للدولة والمتمثل فى عدم التناسب بين الإنفاق العام والموارد السيادية للدولة نظرا لعدم كفاءة الجهاز الضريبى من ناحية ، وهروب الفئات الإقتصادية أصحاب الدخول المرتفعة من ناحية أخرى من دفع الضرائب، ولقد وصل العجز فى الموازنة العامة للدولة فى نهاية الفترة إلى حوالى ٢٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ← فائض طلب ← سد العجز فى الميزانية عن طريق التمويل التضخمى + الاقتراض الخارجى ، ومن ثم نشوء الحلقة الدائرية للديون الخارجية .
- إختلال علاقة النمو بين قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة أو ما تعرف باسم ظاهرة النمو غير المتوازن لقطاعات الإقتصاد القومى (ولكن ليس بمفهوم نظرية النمو غير المتوازن التى صاغها روستو وفكرة الدفعة القوية لدى روزنشتين - رودان)، فلقد حدث هذا الإختلال بين القطاعات السلعية من ناحية ، وقطاع الخدمات من ناحية أخرى الأمر الذى إنعكس فى حدوث تباين فى هيكل العرض الكلى للسلع والخدمات ← تضخم هيكلى ، أى تضخم مرتبط بهيكل الإنتاج القومى المصرى .
- عدم التناسب بين زيادة كمية النقود وزيادة العرض الحقيقى للسلع والخدمات ← زيادة عرض وسائل الدفع بصورة أكبر من الزيادة الحقيقية التى حدثت فى الناتج المحلى الإجمالى ← نشوء ظاهرة الإفراط أو الإنفجار النقدى ← أى الإفراط فى طبع البنكنوت . ويمكن إرجاع هذا الخلل إلى العوامل التالية :

(١) حاجة الحكومة والقطاع العام للإقتراض .

(٢) زيادة سرعة دوران النقود .

(٣) فقدان البنك المركزى لسلطانه المصرفى فى التحكم فى عرض الإئتمان المصرفى .

هذه العوامل مجتمعة ساعدت على إحداث إختلال التوازن الإقتصادى الداخلى للإقتصاد المصرى بشكل ظاهر الأمر الذى يتطلب تضافر جهود السياسات الإقتصادية المختلفة للعمل على إعادة هذا التوازن سواء تعلق الأمر بالأجل القصير أو الأجل الطويل .

٣٠٢ نشوء فكرة الدولة الهشة فى مصر :

يرجع إستخدام إصطلاح " الدولة الهشة " Soft State إلى الإقتصادى المشهور ميردال G.Myrdal حيث قصد بها دولة المؤسسات المتعددة المتنوعة التى يعمل بها جيش الموظفين الحكوميين والذين يتسببون فى التحليل الأخير عاملا معوقا لإحداث التنمية الإدارية والتى تعد شرطا أساسيا لإحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية .(١)

وتثير فكرة أو نظرية " الدولة الهشة " أهمية الربط بين قضية " إدارة التنمية " Development Administration وقضية " التنمية الإقتصادية " Economic Development فهذه النظرية تعطى القضية الأولى مكانا بارزا فى المحاولات الرامية للإصلاح الإقتصادى والإجتماعى ، والمحاولات الرامية للإرتقاء بمستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية .(٢) ولعمل المتسبب للأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العشرة

---

(١) G.Myrdal, The Challenge of World Poverty, London, 1977, P.211 .

(٢) راجع فى هذا الخصوص :

أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

ـــــ ، الإدارة العامة فى الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص : ١٢ .